

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أود أن أنقل إليكم المعلومات المتعلقة بالتفجيرات الإرهابية الدموية التي استهدفت مدينة السيدة زينب بمحافظة ريف دمشق صباح ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٦، والاعتداءات الإرهابية المرتكبة في أنحاء أخرى من الجمهورية العربية السورية.

أقدمت الجماعات الإرهابية المسلحة على استهداف بلدة السيدة زينب بمحافظة ريف دمشق بتفجيرين إرهابيين. فقد استهدفت سيارة مفخخة سوقاً للخضار في شارع التين المزدهم بالمسوقين، في حين فجر انتحاري حزامه الناسف وسط تجمع للمدنيين عند مدخل المدينة باتجاه الديايية، مما أوقع ثمانية شهداء وعشرات الجرحى من المواطنين بينهم نساء وشيوخ وأطفال، حال بعضهم خطرة.

وفي حلب استمرت الجماعات الإرهابية المسلحة بإمطار الأحياء المدنية الآمنة في مدينة حلب بوابل من الصواريخ والقذائف العشوائية المتفجرة وقذائف مدافع جهنم ورصاص القنص، وذلك في خرق متجدد لاتفاق وقف الأعمال القتالية من قبل هذه الجماعات المجرمة المدعومة من الأنظمة الحاكمة في أنقرة والرياض والدوحة. وقد سجل يوم ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ استشهاد ستة مواطنين وجرح أكثر من ٣٥ مواطناً، بينهم نساء وأطفال وشيوخ. وأدى القصف العشوائي لـ ”جبهة النصرة“ و ”أحرار الشام“ وغيرهما من الجماعات الإرهابية المسلحة، الذي استهدف يوم الخميس ٩ حزيران/يونيه أحياء الشيخ مقصود والميدان والمحافظه والزهراء بمدينة حلب، ومطار النيرب وغيرها من القرى في محافظة حلب إلى استشهاد ٥٤ مواطناً بينهم نساء وأطفال، وإصابة ٩٣ آخرين بجروح متفاوتة الخطورة.



كذلك نفذ إرهابيو "تنظيم داعش" مجزرة دموية مروعة بحق المدنيين الأبرياء في قرية الغندور الكائنة شرق منبج بريف محافظة حلب، ذهب ضحيتها أكثر من ٤٠ مدنياً شهيداً بينهم أطفال ونساء وشيوخ.

تأتي التفجيرات الإرهابية في السيدة زينب، والقصف العشوائي المستمر منذ ما يقارب الشهر للأحياء المدنية في حلب وريفها، والمجازر التي يرتكبها تنظيم "داعش" و "جبهة النصرة" وغيرهما من الجماعات الإرهابية المتحالفة أو المتفرعة عنهما، في إطار السياسات الإجرامية البلطجية والفاشية التي يقوم نظام أردوغان الحاكم في أنقرة بالتخطيط لها ويوعز لأدواته الإرهابية في سورية لتنفيذها، بدعم مالي وعسكري منه ومن نظامي الدوحة والرياض، وذلك في سياق سياسات هذه الأنظمة العلنية الرامية إلى تصعيد الأوضاع في مختلف أنحاء سورية من خلال أدواتها الإرهابية، بغية تقويض الأمن والاستقرار في مختلف المناطق السورية ونشر الدُعر والخوف في صفوف المواطنين الأبرياء خلال شهر رمضان الكريم، وتقويض ترتيبات وقف الأعمال القتالية. وذلك في محاولات فاشلة لرفع معنويات الإرهابيين من جماعات "داعش" و "جبهة النصرة" و "جيش الفتح" و "جيش الإسلام" وغيرها من العصابات الإجرامية، التي باتت تنهار سريعاً أمام الإنجازات اليومية التي يُحققها الجيش العربي السوري، مدعوماً من حلفاء وأصدقاء سورية الحقيقيين.

تؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية أن جميع المجازر والجرائم الإرهابية لن تنتهيها عن الاستمرار في تأدية واجبها المتمثل في محاربة الإرهاب واستعادة الأمن والسلام لمواطنيها، ولن تثبط من عزمها لتحقيق حل سياسي للأزمة في سورية، عبر حوار بين السوريين بقيادة سورية يفضي إلى القضاء على الإرهاب وطردهم من سورية، وعلى إعادة بناء ما دمره الإرهابيون وشركاؤهم وممولوهم وداعموهم، وصولاً لعودة سورية أرضاً للسلام والمحبة والتسامح.

تطالب حكومة الجمهورية العربية السورية كلاً من مجلس الأمن والأمين العام بإدانة الجرائم الإرهابية، كما أدانا جرائم إرهابية مماثلة ارتكبت في عدد من دول العالم. كما تطالب مجلس الأمن بالابتعاد عن الازدواجية في المعايير عند التصدي للإرهاب وطرق مكافحته. فالإرهاب هو الإرهاب، لا وجود فيه لإرهاب معتدل وآخر غير معتدل. والإرهاب في سورية هو سمة كل من يحمل السلاح ضد الدولة أو بغرض قتل الأبرياء ونشر الدُعر في صفوفهم وتدمير البنى التحتية والخدمية والاقتصادية.

كما تطالب الحكومة السورية مجلس الأمن بالاضطلاع بمسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين عبر اتخاذ إجراءات رادعة فورية وعقابية بحق الدول والأنظمة الداعمة

والممولة للإرهاب، ولا سيما الأنظمة الحاكمة في تركيا والسعودية وقطر، بما يكفل منعها من الاستمرار في دعم الإرهاب والعبث بالأمن والسلم الدوليين، وإلزامها بالتنفيذ التام لأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ و (٢٠١٥)، و ٢٢٥٣ (٢٠١٥).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار الجعفري

السفير

المندوب الدائم

---